المتمثلة في تقليل تعلقنا بالاوساط الخارجية » (دامار ، ١٩٧٥/٧/١٥) . ويضيف ارتون قائلا ان « حاجة الساعة تتطلب تحسين موقفنا في المستقبل في المجال الاقتصادي تجاه العالم الكبير ، من اجل تحسين احتمالات صمودنا بنجاح اكبر امام كل ضغط وكل ضائقة تحل بنا في السنين المقبلة . والطريق نحو تحقيق هذا الهدف لا يؤدي الى دفع علاوة غلاء معيشة في تموز ١٩٧٥ . واذا لم يكن امامنا خيار فينبغي الاكتفاء بدفع هذه العلاوة للطبقات الفقيرة فقط » (المصدر نفسه) .

فك ارتباط الليرة بالدولار بصورة تدريجية

مر اكثر من شهر على قرار الحكومة الاسرائيلية بشأن تخفيض قيمة الليرة بنسبة ٢٪ (انظر « قضايا اسرائيلية » ، العدد ١٢ (١٩) ، ١٩٧٥/٦/٢٦ ، ص ٣٨٩ — ٣٩٥) ولا زالت التعليقات والتفسيرات حول هذا القرار مستمرة ، خاصة وان هناك احتمالا لاجراء تخفيض اخر في قيمة الليرة بين لحظة واخرى . ويبدو ان الهدف الاساسي من وراء عملية التخفيض التدريجية هذه هو فك ارتباط الليرة بالدولار بصورة نهائية . « فطالما كانت قيمة الدولار في انخفاض فضلت الحكومة الاسرائيلية عدم تحريك اي ساكن من اجل الغاء الارتباط بين الليرة والدولار . وهكذا حققت تخفيضا في قيمة الليرة بالنسبة لاوروبا واليابان ، بدون ان تكون هناك حاجة لان يعلن وزير المالية ذلك . ولكن قيمة الدولار بدأت تتحسن ، وفي كل مرة ارتفعت فيها هذه القيمة ادى الامر الى تعويم الليرة الاسرائيلية تجاه اوروبا واليابان . ولقد تضررت الصادرات الاسرائيلية نتيجة ذلك ، وكانت هناك حاجة الى زيادة حوافز التصدير » (شاؤول افران — معاريف ١٩٧٥/٦/١٩) . واتضح اخيرا لوزارة المالية بانه لا يمكن الاستمرار في وضع كهذا ، خاصة بعد الارتباط بالسوق الاوروبية المشتركة . « وبما ان اوساط وزارة المالية لا زالت تخشى فك ارتباط الليرة بالدولار بصورة كاملة ، فقد اقترحت التخفيض التدريجي في قيمتها . وبهذه الطريقة يمكن معرفة ما اذا كان الارتباط بالدولار خلال كل شهر هو لمصلحة الليرة الاسرائيلية . واذا اتضح انه لم يكن لمصلحتها — يمكن عندئذ معادلتها بواسطة اجراء تخفيض بسيط في قيمتها » (المصدر نفسه) . وفسر وزير المالية رابينوفيتش الهدف من وراء هذه الطريقة بقوله (في مقابلة مع معاريف ، ١٩٧٥/٦/١٩) : « انني اعارض اجراء عمليات تخفيض كبيرة في قيمة الليرة تؤدي الى زعزعة الاقتصاد والمجتمع في آن واحد . واعتقد ان الطريقة الجديدة تمنحنا افضل اداة من اجل تشجيع الصادرات وتنظيم مستوى الاسعار بيننا وبين الدول التي نصدر لها » .

وكان من المفروض ، حسب قرار الحكومة ، اجراء تخفيض اخر في قيمة الليرة خلال الاسبوعين الماضيين ، الا انه يبدو ان اوساط وزارة المالية قررت الانتظار حتى يتم الانتهاء من بحث مسألة غلاء المعيشة وتمديد اتفاقيات الاجور (ابراهام كوشنير — دامار ، ١٩٧٥/٧/٢٠) .

بدء سريان مفعول الاتفاق التجاري بين اسرائيل والسوق الاوروبية المشتركة

بدأ في أول تموز الحالي سريان مفعول الاتفاق التجاري مع السوق الاوروبية المشتركة ، الذي وقعته اسرائيل والسوق خلال شهر ايار الماضي (انظر « قضايا اسرائيلية » ، العدد ١١ (١٨) ، ١٩٧٥/٦/١٢ ، ص ٣٦٤ — ٣٧١) . وبهذه المناسبة اعلن مدير عام وزارة التجارة والصناعة ، دكتور موشي مندلباوم ، ان الاتفاق مع السوق سيفتح فرصا جديدة امام الاقتصاد الاسرائيلي ، اذ سيكون بالامكان زيادة حجم الصادرات الاسرائيلية الى اوروبا بنسبة ٢٥٪ سنويا خلال السنوات الاربع او الخمس المقبلة ، بينما لا تتعدى نسبة الاستيراد من السوق ٥٪ سنويا فقط . وبهذه الطريقة يمكن تقليص الثغرة في الميزان التجاري بين اسرائيل والسوق » (دامار ، ١٩٧٥/٧/١) . ولكن رغم هذا التفاؤل ، هناك خوف من ان يؤدي انكشاف الصناعة الاسرائيلية امام المنتوجات الاوروبية ، الى « زوال » بعض فروعها بسبب عدم قدرتها على المنافسة . « فمن جهة واحدة يفتح الاتفاق مع السوق ، الاسواق الاوروبية امام الصناعات الاسرائيلية ذات المبادرة والقدرة ، بينما يكشف مصانع اخرى امام المنافسة القوية التي يمكن ان تؤدي الى اغلاقها » (دامار ، ١٩٧٥/٧/١) .